

الغنائم البحرية ودورها التجاري والمالي بايالة الجزائر خلال العهد العثماني

عبو ابراهيم ، جامعة معسكر

brahim.abbou@univ-mascara.dz

تاريخ الإرسال: 2023 /01 /30 ؛ تاريخ القبول: 2023 /03 /23

Maritime spoils and their commercial and financial role in the Eyalet of Algeria during the Ottoman era

Abstract:

The Algerian Navy experienced its golden age during the 16th and 17th centuries AD. The Algerian fleet imposed its hegemony over the western basin of the Mediterranean in peace and war, and regarded it as an Islamic sea through which it could only be crossed by paying a tax or tribute to pass in peace , since piracy is a legitimate war. , as for Muslims, piracy is above all a form of jihad at sea. It became the first duty of the European consuls accredited to Algeria to ransom prisoners or to intervene with the Algerian authorities for their release, and they also carried out humanitarian efforts to help the religious missions designated to ransom prisoners in Algeria. The loot processing process was a very organized process, as the loot was handled with care and thoroughness. After seizing the ships and boats from the seas, the leaders returned to the Algerian port and the artillery was fired to announce the arrival to the population. As for the captives, they are deposited in the Pasha's prisons while waiting to be sold on the slave market, in a public auction in Batistan.

Keywords: Algerian fleet- tribute- The Pirate- Booty- Steat Treasury- Christian prisoners.

الملخص:

عرفت البحرية الجزائرية عهدها الذهبي خلال القرنين 16 و 17م. لقد فرض الأسطول الجزائري هيمنته على الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط في السلم والحرب واعتبره مجرا إسلاميا لا يمكن العبور من خلاله إلا بدفع ضريبة أو جزية للمرور بسلام، بحكم أن القرصنة هي حرب مشروعة إذ بالنسبة لمسلمين فان القرصنة قبل كل شيء هي شكل من أشكال الجهاد في البحر.

لقد أصبح من الواجب الأساسي للقناصلة الأوروبيين المعتمدين في الجزائر افتداء الأسرى أو التوسط لدى السلطات الجزائرية لتحريرهم، كما كانوا أيضا يقومون بمجهودات إنسانية لمساعدة البعثات الدينية المخصصة لفدية الأسرى بالجزائر.

كانت عملية التعامل مع الغنائم عملية جد منظمة، حيث كان التعامل مع الغنيمة يتم بعناية ودقة، فبعد الاستيلاء على السفن والمراكب من البحار، يعود الرياس للميناء الجزائري وإطلاق طلاقات مدفعية لإعلان للسكان بوصول الغنيمة، فبعد وصولها توضع في مخازن قرب باب الجزيرة بعد عدها وجردها، أما الأسرى فيودعون في سجون الباشا حتى ينتظر بيعهم في سوق النخاسة، في المزاد العلني الباتستان.

الكلمات المفتاحية: الأسطول الجزائري؛ الجزية؛ القرصنة؛ الغنائم؛ خزينة الدولة؛ الأسرى المسيحيون.

مقدمة:

عرفت البحرية الجزائرية عهدها الذهبي خلال القرنين 16 و 17م. لقد فرض الأسطول الجزائري هيمنته على الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط في السلم والحرب واعتبره بجزا إسلاميا لا يمكن العبور من خلاله إلا بدفع ضريبة أو جزية للمرور بسلام، بحكم أن القرصنة هي حرب مشروعة إذ بالنسبة لمسلمين فان القرصنة قبل كل شيء هي شكل من أشكال الجهاد في البحر، لذلك تسابقت الدول الأوروبية على عقد الاتفاقيات وإبرام العلاقات السياسية والتجارية في سبيل حماية سفنها التجارية والعسكرية على السواء، و من جهة أخرى رغبت هذه الدول عقد تحالف عسكري مع الجزائر على غرار التحالف الفرنسي-الجزائري في عهد الملك فرانسوا الأول سنة 1534م حيث تحصلت فرنسا بمقتضاها على بعض الامتيازات والحقوق تمثلت أساسا في إقامة مؤسسات تجارية ومراكز لصيد المرجان على الساحل الشرقي للجزائر.

وبناء على ما سبق، نطرح الإشكالية التالية:

- إلى أي مدى لعبت القرصنة دورا في تدعيم الدور الاقتصادي والميزان التجاري؟، وما هي عائدات الأسرى على خزينة الدولة؟ وكيف يتم توزيعها؟.

الغنائم البحرية تعتبر رصيذا هاما لخزينة الدولة، إذ أن الجزائر كانت تتلقى مبالغ مالية معتبرة من الدول الأوروبية مقابل سلامة سفنها في حرض المتوسط على شكل ضريبة تدفعها هذه الدول سنويا هدايا بقدمها

القناصل في المناسبات والأعياد وعند تنصيبهم لتمثيل بلادهم في الجزائر. (محمد بن ميمون الجزائري، 1972: ص 40).

مما لا شك فيه أن القرصنة البحرية بما كانت تحصد من غنائم وبغض النظر عن مشروعيتها من عدمها، كانت نشاطا مربحا على كل المستويات، فبعد وصول الغنائم بمختلف أنواعها ودخولها للميناء، تخضع لإحصاء دقيق من طرف وكيل الحرج¹ (هامش، ص 412). أو وزير البحرية، (حنيفي هلايلي، ص 241). ولعل أهم هذه الغنائم هم "الأسرى المسيحيون" من أهم العوامل التي تتحكم في قيمة العائدات المالية للدولة الجزائرية جراء فدية الأسرى الأوروبيون هي تعداد الأسرى وسعر الأسير، وأيضا قيمة الفدية، ولعل ما نستند إليه في ذلك وحسب الشريف الزهار أنه بعد حملة "شارل الخامس" على الجزائر سنة 1541م بيع العبد ببصلة "وهو دليل واضح على انخفاض قيمة أسعار الأسرى بالجزائر، (أحمد شريف الزهار، 2010، ص 211). ولقد كان بيع وتوزيع الأسرى بالجزائر يشكل القسم الأكبر من مداخل الخزينة العامة للدولة، فالمصادر الأوروبية أشارت إلى هؤلاء الأسرى على أنهم عبيد وأرقاء، بينما تعتبرهم الجزائر أسرى حرب، وان إطلاق سراحهم سيخضع إلى عملية الفدية. (حنيفي هلايلي، ص 244).

لقد أصبح من الواجب الأساسي للقناصل الأوروبيين المعتمدين في الجزائر افتداء الأسرى أو التوسط لدى السلطات الجزائرية لتحريرهم،

كما كانوا أيضا يقومون بمجهودات إنسانية لمساعدة البعثات الدينية المخصصة لفدية الأسرى بالجزائر.

كان آباء الفداء بمجرد وصولهم إلى مدينة الجزائر يتجهون مباشرة لتحية حاكم الجزائر، حيث يقدمون له هدية تتمثل في بعض الجواهر والمبالغ المالية، عندها يطلب منهم الداي إعلامه بالمبلغ المالي والسلع التي جلبوها، ليكلف بعدها "أغا باشي" للتأكد من المبلغ ويرسل أيضا لإحضار الثروة إلى القصر، حيث يقتطع 3% من قيمة المال و12.9% من قيمة السلع لتدفع إلى خزانة الدولة، (خشمون حفيظة، 1991، ص13) وكل هذا يدخل في إطار الإجراءات المضبوطة - المطلقة الحياذ - لفدية الأسرى بالجزائر. (خشمون حفيظة، 1991، ص11).

وقد قدم لنا سجل التشريعات عينة من الأطر الرسمية التي يجب أن تتبعها بعثات فدية الأسرى المسيحيين بالجزائر، وأشار إلى معلومات قيمة عن فدية أسرى إسبان تابعين للبايلك في عهد الداي "حسن باشا" سنة 1078هـ/1672م، و"الحاج شعبان" سنة 1099هـ/1693م، نلخصها فيما يلي: (Darenda.Emmanuel. p 57)

- تحديد أسعار وأعداد الأسرى الذين سيتم تحريرهم وإختيار آباء البعثة الدينية لعشرة أسرى من الفئات التالية المسنين، المرضى، المعاقين والجرحى، كما سمح لهم بإختيار 15 أسيرا من الأسرى الأصحاء بناء على تقارير مراقبي المساجين والإلتزام بدفع مبلغ ألف صائمة عن كل أسير بناء على التقاليد المعمول بها قديما بين البلدين، أما بخصوص

أسرى البايك فقد يتم إطلاق سراحهم بعد أن تدفع فديتهم، بالإضافة إلى مصاريف أخرى تدفع للخزينة عن كل 10 بوجو² (ويليام سبنسر، ص153). مبلغ 1 بوجو، ويتم اقتطاع 12ريال³ (درياس مينة، 2007م، ص، ص243-245). من أجل الحصول على ورقة التسريح ويدفع من هذا المبلغ 6 ريالات لخزينة الدولة، والباقي يدفع للعمال (سمير مشوشة، 2019، ص235).

- تكليف أعوان الديوان التابعين لـ يايا باشي، وقائد الميناء بمنح التراخيص، وإجراء تابع لذلك يجب دفع 4 بوجو كحقوق لكل ترخيص يمنح للبعثة، ويقتطع منها 1 بوجو يوجه للخزينة العامة عن كل ترخيص، وإلزام آباء البعثة بدفع 1000 صائمة للباشا عن كل أسير يتم فديته من الفئات السابقة الذكر، كما يتم دفع 1000 صائمة عن كل أربعة أسرى لكل من : أمين يوجد لدى الباشا يسمى خوجة الدفتر، وأمينان آخران هما : مقتاجي وخوجة الروقاجي. (سمير مشوشة، 2019م، ص236).

كانت قيمة العملات التي يتلقاها العمال تختلف باختلاف درجاتهم ومناصبهم، فقد كان أمين خزانة القصر يتلقى صائمة عن كل أسير، ويتم تحصيل صائمة للدولة عن كل أسيرين في مقبل العمر واحد يشتغل بالقصر والآخر في القصبة، أما بالنسبة لكل من قادة البر والبحر يتلقى 1111 صائمة عن كل أسير، بينما يتلقى إثنين من خوجة الديوان صائمة عن كل أسير. (سمير مشوشة، 2019، ص237).

بالإضافة إلى هذا، فقد كان الباشا يتلقى ريالين كبيرين عن كل أسير ويتلقى أميني المجلس من المقتاجي، وأميين من خوجة الدفتر ريالا واحد عن كل أسير، أما قائد الميناء فقان يتلقى نصف ريال عن كل أسير، بينما يتلقى كتاب الميناء ريالا واحدا عن كل أسير، وكان آباء البعثة ملزمين بمنح ريال واحد عن كل أسير للمترجمين الإنجليزي والفرنسي. (Darenda.Emmanuel, P 55)، للعاملين الآخرين نصيب من تلك العملات. كان الآباء يمنحون هدية لكل حراس الأسرى و عن كل أسير، أما اليايا باشي وحراس التأمين (المرافقون) ريالا واحدا عن كل أسير، في حين يتلقى كل من كان أمين الغنائم، قائد الضاحية، خوجة الروقاجي وأربعة أمناء من الديوان يتلقون مبلغ ربع ريال عن كل أسير، فقد تضمنت الدولة لآباء البعثة المخصصة للفدية الحراسة والحماية وظروف العمل المريحة ليلا ونهارا، وعند انتهاء مهمتها يدفع كل واحد من أفرادها مبلغ ربع ريال عن كل أسير محرر. (Darenda.Emmanuel, PP 58-59).

الواضح أن عملية افتداء الأسرى متغيرة وغير ثابتة لكنها محددة بشروط صارمة، وهو ما تقدم به الباحث أمين م في تلك الوثيقة الأرشيفية الهامة من أرشيف الغرفة التجارية بمرسيليا، وهي نسخة من جواز أو ترخيص رسمي منحه الداى محمد باشا 1748-1754م للبعثة الدينية الإسبانية المنتسبة لمجموعة "الثالوث المقدس"، حيث سمح لهم بالقيام بعملية افتداء الأسرى الأسبان بالجزائر بتاريخ 15 يناير 1749م.

كان الآباء الملزمين بافتداء 9 أو 10 عبيد ممن يخدمون في قصرنا من الأسباب أو من جنسيات أخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار أقدمية الأسرى، كما حددت العملة المتعامل بها في الفدية : القطع من فئة 4 بستول (عملة ذهبية إسبانية) تتحول إلى 11 قرش مكسيكي ضمن إيرادات الخزينة العامة للدولة، و11 قرش عند ملاك الأسرى الخواص، مع مراعاة أن تكون العملة حقيقية وغير مزورة، بالإضافة إلى دفع ما قيمته % 3 كحقوق جمركية في الميناء على الأموال المستعملة في الفدية. (سمير مشوشة، 2019 ، ص237).

هذا وكان يسمح لضباط وموظفي الإيالة بتقديم 11 أسيرا للفدية كامتياز ممنوح لهم، على أن يكون كل موظف ملزم بتقديم أسير واحد فقط وهم :الخازندار، كاتب المجلس الأربعة، البيت مالجي، آغا الإنكشارية، آغا العرب، الباشا شاوش، كاتب الديوان، الأميرال، قبطان الميناء، مترجم القصر المحاسب الأول والثاني ومترجم عملية الفدية، ويحدد لهم سعر 215 قرش عن كل أسير، وان لم يكن لأي أحد من هؤلاء أسير للفدية يمنح له قانونيا مبلغ 119 قرشا، بالإضافة إلى هذا فقد تم تحديد سعر أسرى الدولة الخاضعين للفدية : كان خدام القصر 1000 قرش مكسيكي وعمال مطبخ القصر 500 قرش، بينما يحصل الحرفيون على 450 قرشا، في حين يحصل عمال القوافل والبساتين 300 قرشا. (ب. جون وولف، 2009م، ص 213، ص، 238).

ومن جهة أخرى، سجل دفتر التشريفات ضرائب ورسوم إضافية متفاوتة النسب وهي كما يلي: 11% للجمارك، 19% للداي 14% لكاتب الدولة، 1% لفائدة الميناء، 11% لحارس السجن، ويضيف في ذلك أنه في عديد المرات قد تقع مساومات مالية تؤدي إلى رفع سعر الأسير خاصة إذا انكشف أمره بأنه شخصية مرموقة سياسيا أو اجتماعيا أو عسكريا، ونستند في ذلك إلى " تلك الأسيرة ذات 12 سنة وهي ابنة الجنرال «بورك» رفقة ثلاثة أسرى آخرين في نفس طبقتها الاجتماعية، فساوم صاحب حقوق هؤلاء الأسرى أهلهم ووصلت قيمة فديتهم وتحريرهم مبلغ : 75.000 جنية، (ب. جون وولف، 2009، ص 213). وكانت المفاوضات المتعلقة بتحديد المبلغ الذي يجب دفعه طويلة وصعبة بالنسبة للعائلات والأصدقاء الذين يمكنهم تقديم نقود الفداء، وقد جرت العادة أنه بعد الاتفاق على مبلغ الفدية "يدفع كاملا لصاحب الأسير. (ب. جون وولف، 2009، ص 214)

بناء على ما سبق، تشير التقارير الصادرة عن معاصرين للفترة العثمانية أن حاكم الجزائر كان يحصل على الثمن منهم، أما الباقي في فيساقون إلى سجون خاصة تعرف باسم البانيو⁴ (Gabriel Audisio, 1957, p 365,)³⁷⁹ ليعرضوا في صباح اليوم الثاني من الأسر للبيع بأسواق مدينة الجزائر. (Laugier de tassy., 1724. p 37.) والمعروف باسم البادستان⁵ (إينالجيك، ص 111). أو " سوق النخاسة"، حيث يطوفون أمام تجار الأسرى، وفي طابع المزاد العلني من طرف دلالين وبراحين يتم تحديد ثمن كل واحد

منهم وهذا انطلاقا من عمره انتمائه الاجتماعي، بنيتة الصحية والمهنة التي كان يمارسها، (Laugier de tassy, 1724, pp 33-34) وبعد بيع الأسير سيدخل مرحلة جديدة من حياته في الجزائر وتصبح إمكانية افتدائه واردة، ولقد كان فداء الأسرى الأوروبيون قضية مالية مهمة، وشكلت بذلك نشاطا اقتصاديا قائما بذاته وأحد أنماط التبادل بين ضفتي البحر المتوسط، ولهذا يجب التوقف عند حقيقة هذه العملية والنظر إليها بأنها صيغ تجارية مالية بعيدة عن المنظور الديني والأخلاقي.

- طريقة توزيع الغنائم البحرية.

بالرغم من اختلاف نظام تقسيم دخل الغنائم البحرية في الجزائر عبر العصور، إلا أنه بقي دائما صارما ودقيقا تحت ضابط سامي في الدولة، (علي تابلت، 2012، ص 134). فقد كان البحارة يهاجمون السفن التي يضبطها القرصان ويتسابقون إلى إنتهاب ركابها، وكان كل ما يخص حجرة القبطان يصبح للرايس، و كان البحارة يتقدمون نحو البضائع والأثاث وكان في حالة استلام السفينة لا يقع أمر النهب ولا بيع منها أم شيء وتبعث هذه السفينة مباشرة إلى الجزائر، وبيع في الحين الأسرى والبضائع (أحمد الشريف الزهار، 2010م، ص 206). ، أما إذا كانت الغنيمة البحرية ليس لها قيمة تجارية يأخذ ركابها باعتبارهم أسرى ويفك أجزاءها ويجرد من كان عليها ويتم إغراقها (عائشة محمد، 2012م، ص 17).

ذكرت التقارير المقدمة للإحصاء عدد الغنائم أنها كانت تكتب أولا مفهرسة، وكذلك طبيعة السفن، جنسية البحارة، وطبيعة البضائع

المحمولة، وبعد ذلك يهتمون بالسلع المحملة على السفن والأسرى، أما السفن الموجهة تعطى مجانا للبايلك والذي بدوره يدمرها أو يبيعها. (عائشة محمد، 2012م، ص 103).

كانت عملية التعامل مع الغنائم عملية جد منظمة، (Laugier de tassy, 1724, p.04) حيث كان التعامل مع الغنيمة يتم بعناية ودقة، فبعد الاستيلاء على السفن والمراكب من البحار، يعود الرياس للميناء الجزائري وإطلاق طلاقات مدفعية لإعلان للسكان بوصول الغنيمة، (كريمة طيب ونوال صيدون، ص 71). فبعد وصولها توضع في مخازن قرب باب الجزيرة بعد عدها وجردها، أما الأسرى فيودعون في سجون الباشا حتى ينتظر بيعهم في سوق النخاسة، في المزداد العلني في الباتستان⁶ (الشريف الزهار، 2010، ص 200). وهي على التوالي:

1- سجن البايك : والذي يقع وسط المدينة.

2- سجن قالت: Galéra وهو أصغر حجم من سجن البايك يقع على مقربة من باب البحرية،

3- سجن سيدي حمودة : أسمه مأخوذ من الشخص الذي تعود له ملكية هذه البناية وهو أصغر السجون الثلاثة.

أصناف الأسرى وطريقة توزيعهم خلال العهد العثماني.

كانت عملية توزيع الغنائم تتم عبر بطريقتين تمثلت الطريقة الأولى في كون ثمن الأسرى والبضائع يذهب إلى البايك، أما الطريقة الثانية فتتمثل في تقسيم ما تبقى من مبلغ الإجمالي إلى قسمين القسم الأول كان

يوزع على أصحاب السفينة، أما القسم الثاني من هذه الغنائم فيتم توزيعه على أفراد السفينة حسب رواتبهم، (الشرif الزهار، 2010، ص 174). والمتمثلين في : الرأيس الذي يحصل على عشرين سهما، الباش رأيس أو النائب الذي تعطى له خمسة أسهم، أما الآغا الطوننجي فيستفيد من ثلاثة أسهم، في حين يستفيد قل من الإنكشاري، الأهلي والمرتزة من سهم واحد. (صليحة جبار، 2010، ص104).

كانت هناك أربع أصناف للأسرى من حيث القيمة، وتتمثل فيما يلي :
-الصنف الأول: الذي يشتمل على الأشخاص الأقوياء بدنيا والقادرين على نقل الحمولة والعمل في الحقول والخدمة في الحجارة عبر طرق الإيالة، وفي دار الصناعة بالجزائر وورشة بناء السفن.

-الصنف الثاني: فيضم الأسرى المسيحيين الذين يتم شراؤهم للعمل كمراقبين لأسيادهم

- الصنف الثالث: وهم الأسرى المسورين وذوي الحرف.

-الصنف الرابع: وهم الأطفال المسيحيون الذين يتم شراؤهم مرضاة لله تعالى، بهدف تربيتهم تربية إسلامية. (رزيقة خطابي ومليقة بوفراخ، 2016م، ص183).

ومن جهة أخرى، الأسرى الذين يوضعون في خدمة القناصل يتمتعون بحرية الحركة مقابل تعويض مادي يسدد كل شهر، أما الأسرى الخواص من الجزائريين فيدفعون هذا التعويض للأشخاص الذين يمتلكونهم ويسمح لهم بالعمل لتوفير مدخول مالي، وكان هؤلاء الأسرى

يوضعون تحت الحراسة حتى لا يتمكنوا من الهروب، و عند القبض عليهم في حالة الهروب يتعرضون للضرب بالعصي إلى درجة موت الأسير، لأن الأسير يعتبر جزء من ثروة سيده. (رزيقة خطابي ومليقة بوفراخ، 2016، ص 178).

و من جهة أخرى، يذكر أحمد الشريف الزهار*: أن الغنائم كانت تباع في الباتستان فيحصل التجار جراءها على ربح كبير، أما السماسرة فكانوا ينادون على الأسرى حيث كانت قيمة الأسير مائتي دورو، فكان الناس يملكونهم مدة ثم يفتدونهم فيما بعد بألف دورو للرأس (أحمد الشريف الزهار، 2010، ص 178)، أما الحديد فكان يدفع هو الآخر بمبلغ خمسة بوجو للقنطار الواحد أي ما يعادل تسعة فرنك، بينما عرفت مختلف المساحيق بمبلغ خمسة وخمسون مائة للقنطار، وقد حدد القنطار في نفس العهد بخمسة وخمسين ريالاً، أما الجلود الأبقار فكانت تؤخذ إلى البايك وتعطي بالأثمان التالية: جلد العجل بثمان واحد فرنك، جلد البقر بواحد صابية، في حين قدر ثمن جلد الثور بإثنان صابية، أما الجلود الصغيرة فكانت واحدة صابية للزوج وبلغ سعر السلع في نفس العهد ستة فرانك أي ما يعادل عشرة ريال. (أحمد الشريف الزهار، 2010، ص 77).

لكن لم يكن الخمس تاماً وذلك راجع لكون الأشياء الثمينة كان يتم الاستحواذ عليها قبل الإطلاع التام على الغنائم البحرية، (حمدان بن عثمان خوجة، 1982م، ص 109). كما كان للبضائع والسلع مقسمة إلى قسمين، قسم

موجه إلى أسواق المدينة لبيعه، والقسم الآخر يقوم التجار الأوروبيين بإرساله إلى الدول الأوروبية، (Darenda.Emmanuel..1662.P32).

وكان جزء من الغنائم البحرية موجهًا للتوزيع على الزوايا والأضرحة من غنائم الرايس ميمون في سنة 1785م بقيمة 345 ريال دراهم صغار، وتقدم هذه الحصص من الغنائم للأضرحة والزوايا كل عام، وبالأخص في مناسبة المولد النبوي الشريف وتحفظ في صندوق يشرف عليه مسؤول يقب خوجة الغمنجي. (صليحة جبار، 2010، ص38).

يذكر *و. سبينسر*: أن اقتسام سفينة محملة يتم وفق قواعد مضبوطة فبعد إعطاء حق الداى، تدفع تكاليف سلطات الميناء ومضاربي الجمارك الذين كان لهم دورا في نجاح الحملة، بتقسيم حمولة الصافي بين مالكي السفينة ومجموعة الملاحين بالتساوي، ثم يقع التقسيم عند إذن لهاتين الحصتين للمالكين على أساس استثمار كل فرد، ففي أواخر القرن 18م، قام أحد القراصنة بتقسيم 40 حصة واختصار رجال البحر ثلاث، وهو ما إتخذ رجال البحر أساسا في تقسيم الأسرى المسيحيين وكان نصيب العاملين على عجلة القيادة واحدة فقط، والانكشاريين على متن سفينة القرصنة واحد ونصف، (سبينسر وليام، 1980، ص135) في حين كان كل من الداى وكتاب الدولة، ومفتش الخرس، وأغا الشيليات وقائد الميناء وقابض الضرائب والمقتصد مسئول مطابخ القصر والبوابون يتقاسمون الهدايا فيما بينهم. (سبينسر وليام، 1980، ص133)

دور القرصنة البحرية في دعم الايالة بالمنتجات الزراعية:

ذكرت العديد من المصادر التاريخية المحلية و الأجنبية دور القرصنة البحرية وغارات البحارة الجزائريين ضد السفن العابرة للمتوسط في دعم أسواق الإيالة بعدد المنتوجات والسلع الموجهة للاستهلاك مثل: القمح، الشعير، الفرينة، الزيت، السكر، القهوة، الملح الفاصوليا، الثوم، السمك، التونة، العنب المجفف، الكاكاو، اللوز... وغيرها (سمير مشوشة، 2019، ص 270).، وأن من كثيرا من هذه المواد الاستهلاكية كانت

لا تنتج في الجزائر مثل: القهوة والسكر، مما يعني وجوب توفيرها بمختلف الطرق المتاحة، فمن الطبيعي أنه إذا تحقق لهذه المواد عاملي الوفرة والاكتفاء الذاتي في أسواق الإيالة، ستخفض أسعارها انخفاضاً كبيراً، وهذا ما يشير إليه شريف الزهار في مذكرته بقوله: ﴿ حتى صار السكر لا يباع ولا يشتري، وقيل أنه بالأسواق سبعة دراهم للرطل، وجعل رؤساء المراكب براميل بشاربات السكر في الزقاق، يستقون الرجال والصبيان منه ﴾. (احمد الشريف الزهار، 2010، ص، ص 65-66).

حصرت أغلب الدراسات التاريخية الحديثة موضوع الغنائم البحرية في قطاع الأسرى، وأهملت بعض الشيء مختلف الغنائم الأخرى التي يتم الاستيلاء عليها من طرف البحارة ورياس البحر الجزائريين، ولهذا وجب علينا في هذا الإطار أن نبرز ماهية الغنائم خارج قطاع الأسرى، والتي ما فتأت هي الأخرى وأن ساهمت بدرجات متفاوتة في تعزيز وتطوير اقتصاد إيالة الجزائر، فمن بين المصادر التاريخية التي وردت إلينا بهذا الخصوص " سجل الغنائم البحرية" الشيء الذي فرض علينا تتبع ما جاء

فيه من غنائم خارج قطاع الأسرى، وخاصة خلال النصف الثاني من
القرن 12هـ / 18م. (Darendam.Emmanuel. p51.)

كما ورد في رسالة من الشيخ علي باي إلى وكيل الباستيون الفرنسي
بالقالة، يطلب فيها إرسال مؤونة غذائية من: الخبز، التين، الجبن والسكر
والقهوة وفيها: "الحمد لله يتعرف محبنا القبطان بيرون أرشده الله تعالى
أمين، السلام على من اتبع الهدى وخشي عواقب الردا(كذا) أما بعد محبنا
فالذي نحبك به وتيق(كذا) تبعث لنا مائة (مائة) خبزة" مراجني "واثني
عشر خبزة سميد وحق ريالين كرموص وزبيب وشوف لنا طرف جين ا
ني نحب ماكلته ولا بد ثم ولا بد وكتب عن إذنه علي باي بن الحاج عبد
الله وفقه الله تعالى...والزوج حكك المركب الذي بعثت لنا مع ابنتا راهم
وصلوا لنا كثر الله خيرك، وتبقى تبعث لنا طربق متاع البوتيفة ولا بد ولا
بد وتيق(كذا) تبعث لنا رطلين سكر ورطلين قهوة ولا بد والسلام.
(سمير مشوشة، 2019، ص 271).

كما تم تسجيل بعض المواد التي كان لها أيضا أهمية في حياة الفرد
الجزائري مثل: الحرير القماش (الهندي والسوري)، الأجواخ، القطن،
الأواني الفخارية والخزفية، الورق، الأمشاط والصابون... وغيرها، كما
سجلنا وجود حمولات أخرى مثل: الألواح الخشبية، القطران، الرّفث
حيث كانت توجه لدور تصنيع السفن بمدينة الجزائر لتدعيم مختلف هياكل
السفن المصنعة أو تصليح تلك المتضررة، كما ورد من بين هذه الغنائم
كذلك حمولات عديدة من الخمر(النبيذ) والمشروبات الكحولية، وعلى

اعتبار الشريعة الإسلامية تحرمه على كامل المسلمين في الإيالة وكامل الأراضي الإسلامية. (سمير مشوشة، 2019، ص 271).

يذكر برناند لويس* بشهادة أحد الأسرى الأيسلنديين أنه كان يقدم ويحضر للأسرى الطعام كل مساء، حيث يأكلون نفس الطعام الذي يقدم للبحارة في القمرة، أما برميل الخمر الذي وجد في إحدى السفن التجارية التي أسرت في فاستمان الأيسلندية، فكان يقدم لهم منه كل صباح، (Bernard Lewis, 1973, P139-143) أو يتم توجيهه إلى الأسرى لبيعه في بعض الحانات المنشرة في أماكن إقاماتهم.

يذكر كاثكارت* أنه كان يسمح للأسير في سجن جاليرا تسيير حانة في السجن، ولا يدفع سوى نصف الرسوم المقررة (كانكارث، 1982، ص 128) وقد يصل أحيانا إلى بيعه لسفن أخرى في البحر الأبيض المتوسط قبل وصول الغنائم إلى موانئ إيالة الجزائر.

كان العديد من التجار المحليين والأجانب في أسواق الإيالة ينتظرون بفارغ الصبر وصول عائدات غنائم البحر لتنشيط تجارتهم الداخلية والخارجية، وقد سجلت لنا العديد الشواهد التاريخية نشاط هؤلاء في مجال شراء وإعادة بيع الغنائم سواء في داخل الإيالة أو في خارجها، فقد قام التاجر الدبلوماسي الفرنسي " دونيس ديسو في سنة 1104هـ/ 1698م بكراء سفينتين فرنسيتين شحنهما بسلع وبضائع مصدرها غنائم لرياس بحر جزائريين، فالأولى شحنها بالقماش الموصلية الشفاف والحري

والقطيفة، والثانية حملها بالسكر الأسمر وبكمية من التبغ أصله من البرازيل. (أمين محرز، 2015، ص 75).

كما قام الحاج شعبان باشا (1094-1101هـ/1168-1195م) ببيع قارب بحري من جملة الغنائم التي تحصل عليها إلى تاجر فرنسي يدعى جون من طولون، أما التاجر الفرنسي طوماس ناطوار مستشار القنصلية الفرنسية بالجزائر فقد قام شراء غنيمة بحرية تمثلت في سفينة هولندية من الداوي محمد بن حسن باشا سنة 1125هـ/1719م. (أمين محرز، 2015، ص 104).

قام شراء التاجر بيرنار ميشن من مونبولي الفرنسية بشراء حمولة سفينة هولندية الصنع من نوع فلوت مكونة من 500 برميل غنمت من طرف بحارة الجزائر من داي الجزائر في 1131هـ/1725م.

-ورد في دفتر مصروف الدولة لعام 1179هـ/1766م بيان مؤونة مخصصة لرئيس مرست (مرسى) الجزائر لما أحضر شاباكا للبيح في 9 ذي الحجة سنة 1178هـ، وفي بيان آخر مؤونة للبرقنتي متاع الجزائر، والذي أحضر إلى حلق الوادي غنيمة زيت في 3 ذي القعدة 1179هـ وهو تأكيد على عملية بيع سفينة من نوع الشاباك أسرها بحار جزائري، وبيع لحمولة زيت غنمت من طرف قرصان جزائري في حلق الوادي التونسية. (محمد بن ميمون، 1972، ص 112).

تمكن البحارة الجزائريون: يعقوب قبطان، جينو محمد رايس وزميرلي أحمد بتاريخ 06 جانفي 1796م، من أسر سفينة محملة بالقمح،

وبيعها في تونس بقيمة 32085 فرنك وسفينة أخرى محملة بالفاصوليا
وبيعت هي الأخرى في تونس بقيمة 5879.12 فرنك، كما قام التاجر
الفرنسي جوزيف باري بشراء حمولة سفينة إنجليزية من الزيب أسرت
من طرف رياس بحر جزائريين بتاريخ 1202هـ/1796م. (Laugier de tassy،
57p).

تمكنت السفينة من نوع الغراب " Corvette " والتي يقودها اليريس
علي، والسفينة من نوع الشباك والتابعة للبايلك والتي يقودها اليريس
الحاج محمد، والسفينة من نوع الشباك للحاج علي والتي يقودها اليريس
قارة يوسف، بتاريخ 4 أوت 1797م من أسر سفينة جنوية محملة
بالحديد، وبيعت حمولتها في فرنسا بقيمة 6005.25 فرنك، وتم إرسال
قيمتها إلى الجزائر، (محمد بن ميمون الجزائري، 1972، ص 119). وبتاريخ 5
ديسمبر 1797م، أسرت سفينة بندقية محملة بالورق السفينة من نوع
الغراب " Corvette " التابعة لليريس حميدو والتي يقودها اليريس شلي،
وسفينة ليفورنية وثلاث سفن أخرى سفينة ليفورنية وسفيتين نابوليتانية
محملة بالقمح، وبيعت بحمولتها في تونس بقيمة 433036.12 فرنك،
وقد أرسل مبلغها إلى الجزائر. (سمير مشوشة، 2019، ص 273).

وبتاريخ 3 جانفي 1798م، استطاعت السفينة من نوع الغراب "
Corvette" التابعة لليريس حميدو، والتي يقودها اليريس شلي، من أسر
سفينة نابوليتانية محملة بالملح، السردين والليمون بيعت بحمولتها في
تونس بقيمة بلغت 7483.50 فرنك. (جون وولف، 2009، ص 273).

- دور الغنائم على الخزينة والميزان التجاري الجزائري.

يذكر حمدان خوجة أنه كان للموانئ الجزائرية وتطورها خلال العهد العثماني دور مهم في المساهمة في إنعاش الحركة التجارية الخارجية والداخلية، التي بدورها انعكست إيجابا على الاقتصاد الداخلي للإيالة الجزائرية فقد كان لتطور البحرية الجزائرية وتورقها في عالم البحر الأبيض المتوسط أثر إيجابي في تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية للجزائر وذلك من خلال الفوائد التي حصلت عليها خزينة الدولة من هذا النشاط الذي لقي تشجيعا من طرف الحكومة التركية منذ البداية، (حمدان بن عثمان خوجة، 1982م، ص 109). ويشير ابن ميمون إلى أن هذه العملية كانت تدر أموالا طائلة على الخزينة العمومية.

ما كانت أيضا عملية إفتداء الأسرى تأتي بأموال طائلة، (Laugier de Tassy. p87) ويذكر ابن ميمون أن ثمن عقد اتفاقيات ومجديدها الذي كان مرتفعا جدا ولاسيما لدول الضعيفة، فخلال القرن الثامن عشر كانت جميع الدول الأوروبية التي تمارس الملاحة في الحوض المتوسط، تدفع ضرائب سنوية للجزائر ما بين 39 ألف دولار و 899 ألف دولار سنويا، وهذا دليل على القوة والهيبة التي كانت تتمتع بها خلال هذه الفترة، وهذا ما أكدته كتابات الأوروبيين أمثال شالر، إلى أن الغنائم البحرية هي الأساس في تكوين الخزينة الجزائرية. (وليام شالر، 1982، ص 58).

وعلفه فإن مجموع مصادر الدخل المتنوعة وعلى رأسها عوائد الضرائب والرسوم الداخلية وعلفه فكل ما نستفيده من روايات الكتاب

الأوروبيين هو أخذ فكرة عامة عن ضخامة الثروات المجمعة في الخزينة، والتي دفعت حكام إيالة الجزائر وعلى رأسهم الداوي، إلى سن قوانين خاصة واتخاذ إجراءات احتياطية كفيلة بضمان سلامة الخزينة. (ناصر الدين سعيدوني، 1975م، ص22).

عرفت التجارة الخارجية بين الجزائر والدول الأوروبية أواخر العهد العثماني نوعاً من الضعف والتقهقر الاقتصاد الوطني جراء تقلص الغنائم البحرية وضعف نشاط الأسطول الجزائري، وقلة الإنتاج إضافة إلى منافسة البضائع الأوروبية للسلع الجزائرية حيث سجل الميزان التجاري عجزاً قدره 937.000 دولار، (عمار عمورة، 2006، ص242). وذلك مقارنة الواردات والصادرات عام 1822م حسب القنصل الأمريكي شالر كانت الصادرات الجزائرية لا تتجاوز 273.000 دولار بينما الواردات ارتفعت قيمتها لأكثر من 10200.000 دولار. (وليام شالر، 1982، ص103). هذا الاختلال يرجع إلى ارتفاع أثمان المواد المصنعة والمستوردة في أغلبها من الدول الأوروبية، وانخفاض في أسعار المراد الأولية التي تشكل النسبة الكبيرة من الصادرات الجزائرية والتي تحكم اليهود والوكالات الأجنبية خاصة الفرنسية والإسبانية منذ القرن السابع عشر، إضافة أنه لم يعد المزارعون والصناع يقبلون على الإنتاج الوفير إنما يكتفون في الغالب ما يلي حاجاتهم. (محمد زروال، ص18).

وصلت كذلك إلى غاية 8139 م، حيث لم تتعد التجارة الخارجية الجزائرية ما قيمته 19 ألف دينار جزائري فكانت البلاد تستورد أكثر مما تصدر، مما

أدى إلى انهيار اقتصاد الجزائر مع دخول الفرنسيين. (ناصر الدين سعيدوني،
2013، ص 213).

وقد تحصلت الموانئ الجزائرية خلال عهد الدايات عبر أسطولها
على غنائم بحرية وأسرى الذين كانوا من ضمن مداخيل الجزائر خلال
القرن السابع عشر والثامن عشر، وبعض الإتاوات والهدايا، التي تقدمها
الدول الأوروبية مقابل ضمان حماية أساطيلها وقد ساهمت هذه بشكل
كبير في تزويد خزينة الدولة، إلا أنها شهدت تناقص في عددها خاصة بعد
طرح قضية الأسرى والقرصنة في العديد من المؤتمرات الدولية التي
عقدتها الدول الأوروبية مؤتمرا فيينا 1815م، مؤتمر إيكس لا شاييل
1818م

الخاتمة:

-عرفت البحرية الجزائرية عهدها الذهبي خلال القرنين 16 و17م. لقد
فرض الأسطول الجزائري هيمنته على الحوض الغربي للبحر الأبيض
المتوسط في السلم و الحرب واعتبره مجرا إسلاميا لا يمكن العبور من
خلاله إلا بدفع ضريبة أو جزية للمرور بسلام.

-الغنائم البحرية تعتبر رصيذا هاما لخزينة الدولة، إذ أن الجزائر كانت
تتلقى مبالغ مالية معتبرة من الدول الأوروبية مقابل سلامة سفنها في
حرض المتوسط على شكل ضريبة تدفعها هذه الدول سنويا هدايا بقدمها
القناصل في المناسبات والأعياد وعند تنصيبهم لتمثيل بلادهم في
الجزائر.

- أصبح من الواجب الأساسي للقناصلة الأوروبيين المعتمدين في الجزائر افتداء الأسرى أو التوسط لدى السلطات الجزائرية لتحريرهم، كما كانوا أيضا يقومون بمجهودات إنسانية لمساعدة البعثات الدينية المخصصة لفدية الأسرى بالجزائر.

- حصرت أغلب الدراسات التاريخية الحديثة موضوع الغنائم البحرية في قطاع الأسرى، وأهملت بعض الشيء مختلف الغنائم الأخرى التي يتم الاستيلاء عليها من طرف البحارة ورياس البحر الجزائريين، ولهذا وجب علينا في هذا الإطار أن نبرز ماهية الغنائم خارج قطاع الأسرى.

- كان العديد من التجار المحليين والأجانب في أسواق الإيالة ينتظرون بفارغ الصبر وصول عائدات غنائم البحر لتنشيط تجارتهم الداخلية والخارجية، وقد سجلت لنا العديد الشواهد التاريخية نشاط هؤلاء في مجال شراء وإعادة بيع الغنائم سواء في داخل الإيالة أو في خارجها.

- كانت قيمة العملات التي يتلقاها العمال تختلف باختلاف درجاتهم ومناصبهم، فقد كان أمين خزانة القصر يتلقى صائمة عن كل أسير، ويتم تحصيل صائمة للدولة عن كل أسيرين في مقبل العمر واحدا يشتغل بالقصر والآخر في القصة.

- عرفت البحرية الجزائرية عهدها الذهبي خلال القرنين 16 و17م. لقد فرض الأسطول الجزائري هيمنته على الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط في السلم و الحرب واعتبره مجرا إسلاميا لا يمكن العبور من

خلاله إلا بدفع ضريبة أو جزية للمرور بسلام، بحكم أن القرصنة هي
حرب مشروعة.

المراجع:

قائمة المصادر و المراجع:

المصادر باللغة العربية:

1- أحمد الشريف الزهار، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار، تح أحمد توفيق
المدني، المجلد7، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م.

محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر
الحماية، تحقيق و تعليق، محمد بن عبد الكريم، ط2، ش. ن. و. ت.، الجزائر، 1972.
المصادر المعربة:

سيينسر وليام، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب و تعليق عبد القادر زبادية،
الجزائر، 1980

ب. جون وولف، الجزائر وأوروبا 1500-1830م، تر وتبع أبو القاسم سعد الله،
دار الرائد، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م،
وليام شالر، مذكرات القنصل الأمريكي بالجزائر، 1816-1824، تعريب و تعليق،
إسماعيل العربي 1982.

حمدان بن عثمان خوخة، المرأة، تر محمد العربي الزيري، ط3، وكالة الوطنية للنشر
والإشهار، الجزائر، 1982م.

المصادر باللغة الأجنبية:

Laugier de tassy, histoire du royaume d.ALGER. Holland. 1724. p
37.□

Darenda.Emmanuel.Relation de la captivité et liberté du Sir
Emmanal D.renda.jadis esclave a Alger.3.Edition chez jean
Mommard a lenfeigne De limprimerie.Bruxelle.1662.

Bernard Lewis, Corsair in Iceland, R.O.M.M ? N15-16 ? 1973. □

ثانيا: المراجع:

عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ الى 1962، طبعة خاصة، ج2، دار المعرفة، الجزائر.

علي تابلت، نشاط البحرية الجزائرية في القرن التاسع عشر وأثره في العلاقات الجزائرية الفرنسية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة غرداية، 2012/2011.

عائشة محمد، الأسرى الأوروبيون في مدينة الجزائر ودورهم في العلاقات بين الجزائر ودول الحوض الغربي المتوسط خلال القرنين 16-17م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة غرداية، الجزائر، 2011-2012م.

كريمة طيب ونوال صيدون، الدور الاقتصادي لرياس البحر في الجزائر خلال العهد العثماني، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث، جامعة يحي فارس، المدينة.

رزيقة خطابي ومليقة بوفراخ، سجل الغنائم البحرية الجزائرية 1765-1830م البير دوفو من خلال المجلة الإفريقية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة يحي فارس، المدينة، 2015-2016م.

صليحة جبار، الجزائر في عهد الداوي علي باشا 1754/1766م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، 2010.

حنيفي هلايلي بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، دار البعث، الجزائر.

خشمون حفيظة، مهام مفتديي الأسرى والتزاماتهم الاجتماعية في مدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الاجتماعي لدول المغرب العربي، جامعة قسنطينة، 1991.

سمير مشوشة، الموارد البحرية للجزائر العثمانية خلال القرنين 17 و18م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ العلاقات الثقافية والاقتصادية للجزائر ودول المغرب العربي، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2018-2019م.

المجلات:

أمين محرز، **الاختراق التجاري للجزائر 1792-1830**، البصائر للنشر والتوزيع، مطبعة الأنفوبرانت، فاس، 2015.

ناصر الدين سعيدوني، **الحزينة الجزائرية 1800-1830م**، المجلة التاريخية المغاربية، ع3، تونس، 1975م.

النظام المالي للجزائر 1792-1830، البصائر للنشر والتوزيع، ط3.

¹- وكيل الخرج: وهو مصطلح كان يطلق في الجزائر والأراضي العثمانية على عدد من ضباط الجيش المكلفين بالمصاريف والنفقات داخل الوحدات العسكرية، بالإضافة إلى هؤلاء الضباط فقد كان هناك وكيل خرج آخر يؤدي مهمة وزير في الإيالة يطلق عليه "بالي وكيل خرج" وهو نفسه وكيل خرج باب الجهاد، وكانت مهمته الإشراف على الشؤون البحرية بكامل جوانبها (الغنائم البحرية، جردها)... من أسطول وعلاقات خارجية، ومقر عمله في الميناء"

²- بوجو هي الوحدة الأساسية في العملات الفضية وتزن 10 غرامات

³- الريال عملة فضية قانت منتشرة الاستعمال في بلدان المشرق العربي، يعود أول استعمال لها إلى الأسباب في معاملاتهم

⁴- **البانيو**: هو مصطلح كان يطلق على السجنون الخاصة بالأسرى، وقد رجحت العديد من الدراسات التاريخية أن الكلمة الفرنسية "Bagne" أصلها من الكلمة الإيطالية "Bagno"، ويرى آخرون أن أصلها من الكلمة الإسبانية

⁵- **البادستان**: أصلها بازارستان، وهي كلمة فارسية مرادفة لقيصرية أوبازيليك الرومانية، وهي مبنى حجري قوي ومغطى في وسط السوق، حيث تخزن وتباع البضائع المستوردة مثل المنسوجات الثمينة، المجوهرات، الأسلحة ومخازن للتجار الرئيسيين

⁶- **الباتستان**: الساحة التي تباع فيها غنائم البحر كالعبيد